

**الفصل الثاني: دور وأهمية التمويل
برأس المال الاستثماري في دعم روح
المقاولة وريادة الأعمال**

مقدمة

يعتبر رأس المال الاستثماري تقنية جديدة لتمويل المشاريع الجديدة التي تعتمد على تكنولوجيا عالية، والتي في الغالب يصعب تمويلها بمصادر التمويل التقليدية، ومن خلال العرض الذي سبق في هذه الدراسة سواء لأهمية هذا النوع من التمويل أو دوره ومدى اهتمام الدول المتطورة به، ويختلف التمويل برأس المال الاستثماري عن باقي أنواع التمويل التقليدية في عدة نقاط سوف يتم التطرق إليها في هذا الفصل، كما يتوافق أيضا مع أنواع التمويل الأخرى في عدة نقاط، لهذا سيتم في هذا الفصل دراسة دور وأهمية التمويل برأس المال الاستثماري بالنسبة للمقاولين، وذلك بعد إبراز أهمية هذا النوع من التمويل مقارنة بأنواع التمويل الأخرى.

ولهذا سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية وريادة الأعمال؛

المبحث الثاني: مقارنة التمويل برأس المال الاستثماري ومصادر التمويل الأخرى؛

المبحث الثالث: مدى تطابق التمويل برأس المال الاستثماري بالتمويل الإسلامي.

المبحث الأول: الأسس النظرية للمقاولاتية وريادة الأعمال

أصبحت المقاولاتية تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو. ولهذا تسعى الجزائر على غرار بقية دول العالم الى تذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه المقاولين، وتسعى الى غرس الثقافة المقاولاتية لدى الوسط الجامعي من خلال ادماج مقياس المقاولاتية وانشاء وتصميم دار المقاولاتية في كل الجامعات الجزائرية.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية وريادة الأعمال

تعرف المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها. لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطورها وكذا مفهومها بالإضافة إلى مصطلحات ذات صلة بها، وكذا التطرق إلى مفهوم ريادة الأعمال.

1. المقاولاتية حسب المقاربة الاقتصادية

تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchrétien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان من طرف انجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة، وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، انجاز الطرق، ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.¹

- **التعريف الأول:** المقاول هو الشخص الذي يباشر في عمل ما "أو بكل بساطة هو" شخص نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال". وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من R.Cantillon سنة 1755 و j.B.Say سنة 1803 واللدان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.²

¹الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة مقدمة من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص3.

² Brahim Allali, Vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche L'ISCAE, n 17, Maroc, p3.

- **التعريف الثاني:** فالمقاول حسب Cantillon و Say هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon اليقين عنصراً أساسياً في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه الشخص الذي يشتري أو يستأجر بسعر أكيد ليبيع أو ينتج بسعر غير أكيد. ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد، ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه، ولا يمكنه التأكد من المداخل التي سيحصل عليها من وراء ذلك، ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه¹.

2. المقاولاتية حسب المقاربة السلوكية

ركزت هذه المقاربة على دراسة خصائص سلوك الفرد التي تدعوه إلى اللجوء إلى المقاول، فهي مقارنة نفسية ديمغرافية حاولت تمييز خصائص ومميزات سلوك المقاول التي تختلف عن بقية الأفراد، والتي تخلق عنده الحاجة إلى الإنجاز والتميز. وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقاً من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية، والتي سعت للإجابة عن نوعين من الأسئلة: من هو المقاول، ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وكذلك لما يصبح مقاولاً، لماذا يقوم بإنشاء مؤسسته الخاصة؟²

الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز، بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف، أي أن المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز، يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه.

3. المقاولاتية حسب المقاربة المرحلية

هي المقاربة التي تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقولة وسير نشاطها، أي الاهتمام بما يقوم به المقاول من أجل إنشاء مقاولته، وذلك ضمن محيط متغير ومحتاج إلى الإبداع والتغيير، بدلاً من الاهتمام بدوافع المقاول لدخول هذا المجال ولكن دون إهمال أهمية هذا الجانب في اختيار مزاوله المقولة³.

وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي⁴:

■ البحث عن الفرصة المناسبة؛

¹الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص27.

²Isabelle Djanou, **L'entrepreneuriat : un champ fertile à la recherche de son unité**, revue française de gestion, vol 28, n 138, avril/juin 2002., p112

³زين يونس والعمرى أصيلة، **التوجه نحو تبني المسؤولية الاجتماعية كأحد مرتكزات استدامة المشروع المقاولاتية - بين المعوقات والمقومات**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جوان 2017، ص264.

⁴ Alain Fayolle, **Introduction à l'entrepreneuriat**, Dunod, Paris, 2005, p14.

- جمع الموارد؛
- تصميم المنتج؛
- إنتاج المنتج؛

كما يعرف Beranger المقاولاتية على أنها «Entrepreneuriat» المشتقة من كلمة « Entrepreneurship » والمرتكزة على انشاء وتنمية أنشطة، بطريقتين¹:

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورة تدمج انشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل انشاء نشاط.
- على أنها تخصص جامعي، أي علم يوضح المحيط وبيرورة انشاء خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة المخاطرة بشكل فردي.

4. مصطلحات تتعلق بالمقاولاتية

هناك عدة مصطلحات متعلقة بالمقاولاتية يجب شرحها، من أجل فهم أكثر لمفهوم المقاولاتية، وتتمثل في:

1.4. الثقافة المقاولاتية

حيث تعرف الثقافة المقاولاتية بأنها²:

- التلاؤم أو التوافق مع العوامل المحيطة، وتتضمن الثقافة كذلك الأفكار المشتركة بين مجموعات الأفراد وكذا اللغات التي يتم من خلالها إيصال الأفكار وهو ما يجعل من الثقافة عبارة عن نظام لسلوكيات مكتسبة.
- مجموعة القيم المشتركة المتقاسمة بين أطراف المجتمع والتي يستعملونها في التعاملات والتبادلات. وعموما يمكن تعريف الثقافة المقاولاتية على أنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بإنشاء نشاط جديد أو تطوير نشاط قائم من قبل، وذلك من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطرة، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع، ويمكن أن تكتسب الثقافة المقاولاتية من: العائلة، المدرسة، المؤسسة، أو الوسط الجامعي.

¹أيوب صكري وسمير محمد جلاب، واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر- الإنجازات والطموحات-، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر 2017، صص13-14.

²سليمة سلام، ثقافة المؤسسة والتغيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، سنة 2003، ص10.

2.4. روح المقاولاتية

كثيرا ما يتم الخلط بين مفهومي روح المقاولاتية وروح المؤسسة، فلكل منهما مفهوم خاص به، ويجب التفرقة بين هذين المصطلحين. فروح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الإيجابية اتجاه المؤسسة والمقاول، أما روح المقاولاتية فهي عبارة عن مجموعة المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية، وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية، ويمكن حصرها فيما يلي:¹

- اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها.

- خلق القيمة: حيث تعكس هذه القدرة إمكانية المقاولاتية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة، وفي ظروف معينة لإنتاج سلع أو خدمات جديدة، أو ادخال طرق عمل جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل وتمويل جديدة.

- إيجاد أفكار جديدة تسمح برفع التحدي.

- اتخاذ القرارات الصائبة.

- اقتحام الغموض.

- المبادرة وتحقيق السبق.

- استقراء المعلومات والتدقيق فيها.

- تحقيق أفضل الأهداف وفي أسوء الظروف.

- التعامل مع حالات عدم التأكد في السوق.

- التصرف على أساس توقعات محسوبة.

- يتحمل الخطر ولا يخشى الفشل.

- يحدث التغيير الذي يسمح بتحقيق مكاسب جديدة.

- التعامل بمرونة.

- الديناميكية والتفكير النقدي.

¹أيوب صكري وسمير محمد جلاب، مرجع سبق ذكره، ص14.

3.4. العملية المقاولاتية

يمكن تعريف العملية المقاولاتية بأنها تعريف وتقييم الفرص، ثم تطوير خطة المشروع المناسبة، ومن ثم تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء وإدارة المشروع المنبثق. فهذه الأنشطة والإجراءات لا بد وأن تتولد مع انطلاقة أي مؤسسة ريادية أو مشروع ريادة، ومن خصائص العملية المقاولاتية:¹

- عملية تنشأ بمحض واختيار وإرادة الإنسان .
- تحدث على مستوى الشركات الفردية في أغلب الأحوال.
- أنها تتضمن نوعاً من تغيير الأوضاع.
- أنها تتضمن نوعاً من عدم الاستمرارية .
- أنها عملية شاملة .
- أنها عملية ديناميكية.
- أنها تتمتع بالذاتية إلى حد كبير .
- أنها تتضمن العديد من المتغيرات السابقة على حدوثها .
- أن نتائجها حساسة جداً للأوضاع المبدئية التي تتخذها هذه المتغيرات.

4.4. المقولة المؤسسية

تتمثل أوجه التشابه بين المقاولاتية والمقولة المؤسسية في أن كليهما يعتمد أساساً على الابتكار والإبداع، وكلاهما يهدفان إلى زيادة الإنتاجية ودعم الجهود التي تؤدي إلى خلق قيمة لأعضاء المؤسسة، وأن الدافع عند كليهما يتمحور حول البحث عن الفرص الجديدة والاهتمام بإنشاء فرق العمل، وكلاهما يحتاج إلى الدعم والمساندة من الآخرين في المجتمع والمؤسسة، أما جانب الاختلاف بينهما فيمكن في أن المقولة المؤسسية عبارة عن مقاولاتية يعمل بها في مؤسسة قائمة من قبل، فهي بذلك تعتبر أكثر مخاطرة وصعوبة من المقاولاتية.

5. ريادة الأعمال

1.5. مفهوم ريادة الأعمال

تعددت تعريفات مفاهيم ريادة الأعمال إلا أنها تبقى تشترك في نطاق واسع بينها، وفيما يلي إشارة إلى بعض التعريفات الأكثر استخداماً لتوضيح مفهوم ريادة الأعمال:²

¹الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص14.

²<http://repository.taibahu.edu.sa/bitstream/handle/123456789/17543/%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B1%20%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84.pdf?sequence=1&isAllowed=y/> date de téléchargement :le 12/04/2016.pp19-20.

- ممارسة نشاط لاستثمار فرصة قائمة تلبي حاجيات محددة من خلال انشاء مؤسسة وتشغيلها بأسلوب ابداعي.
- ممارسة نشاط في ظروف عدم التأكد والمخاطرة بأسلوب ابداعي يحقق الربح والنمو.
- توظيف مجموعة من المهارات لممارسة نشاط يتطلب الإبداع والمخاطرة وذلك لتحقيق قيمة مضافة.
- الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار أو الإبداع والفاعلية في الأعمال من خلال مؤسسة قائمة أو جديدة.

ومن هذه التعريفات يتضح ارتباط هذه التعريفات بمصطلحات أساسية:

- ✓ المبادرة-----الجرأة.
- ✓ المبادأة-----الأسبقية.
- ✓ الإبداع-----الجديد.
- ✓ الابتكار-----التطوير.
- ✓ المخاطرة-----المجازفة.
- ✓ القيادة-----التأثير.
- ✓ العمل الحر-----الاستقلالية.

2.5. خصائص رائد الأعمال

يتسم رائد الأعمال بخصائص متعددة ساهمت الكثير من العوامل في تكوينها مثل العوامل الديموغرافية، البيئية، الأسرية والثقافية، ومن أهم تلك الخصائص:

- امتلاك دوافع قوية للإنجاز.
- العمل على تقديم طرق جديدة ومنتجات بطريقة إبداعية ومختلفة.
- مستثمر للفرص.
- قيادي.
- مديرا للمخاطر.
- مؤمن بقدراته الذاتية.
- يميل الى تكوين ثروة.

3.5. المعوقات التي تواجه رائد الأعمال

هناك الكثير من الصعوبات التي يواجهها رواد الأعمال، كالبيروقراطية، والتي تتسبب في احباط رائد الأعمال نذكر منها: ¹

- المعوقات الإدارية: مثل ضعف الخبرة التسويقية، وسوء المناخ التنظيمي للمحيط، وتدني الظروف الاقتصادية.
- المعوقات الاقتصادية والاجتماعية: يمكن تلخيصها في:
 - ✓ ضعف مصادر التمويل وصعوبة الحصول عليه.
 - ✓ انخفاض الطلب على منتجات المشاريع الصغيرة نتيجة للركود الاقتصادي.
 - ✓ نقص المعلومات.
 - ✓ المشاكل الاجتماعية.
 - ✓ ضعف كفاءة الموارد البشرية العاملة بالمؤسسات الصغيرة.

المطلب الثاني: ماهية المقاول

سيتم في هذا المطلب تعريف المقاول الذي يعتبر نواة المقاولاتية.

1. تعريف المقاول (Entrepreneur): يعتبر مفهوم المقاول من أكثر المفاهيم التي وقع الجدل عليها، بالإضافة الى أنه مكلف بادراك التحليل الاستراتيجي، فهو المحرك للعمليات المعقدة والتي تشمل المراحل الأربعة: التدريب، النضج، القرار، العملية النهائية، والذي يركز على المحاوره بين الثنائيه (الفرد/إنشاء القيمة)، فالمقاول يحاول استغلال الفرص، بينما المدير فهو يميل إلى اليقظة والانتباه في الاستعمال الكفء للموارد المتاحة.

ويصنف **Marche Smay** المقاولين الى نوعين:

- المقاول الذي يفضل (الاستمرار، التحرر، النمو) أي أنه يفضل أولاً الاستمرار في نفس الأعمال، ثم التحرر وضمان مركزه المالي.

¹خالد عبد الوهاب الباجوري، ريادة الأعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي، إتحاد الغرف العربية، دائرة البحوث الاقتصادية، مصر، 2017، ص 15.

كما يمكن تعريف المقاول على أنه: شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها.¹ ومما سبق نستنتج أن المقاول هو كل فرد يدير مؤسسة لصالحه، والذي يجمع مختلف عوامل الإنتاج من أجل إنتاج منتجات أو خدمات جديدة، وهو أيضا ذلك الشخص الذي يصارع الروتين ويتحمل المخاطر.

2. خصائص المقاول

لقد تم وضع هذه الصفات في مجموعات (الخصائص الشخصية، الخصائص السلوكية، الخصائص الإدارية) (ليسهل فهمها وربطها وذلك كما يلي:

- **الخصائص الشخصية:** هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان اقتراح صفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي²:

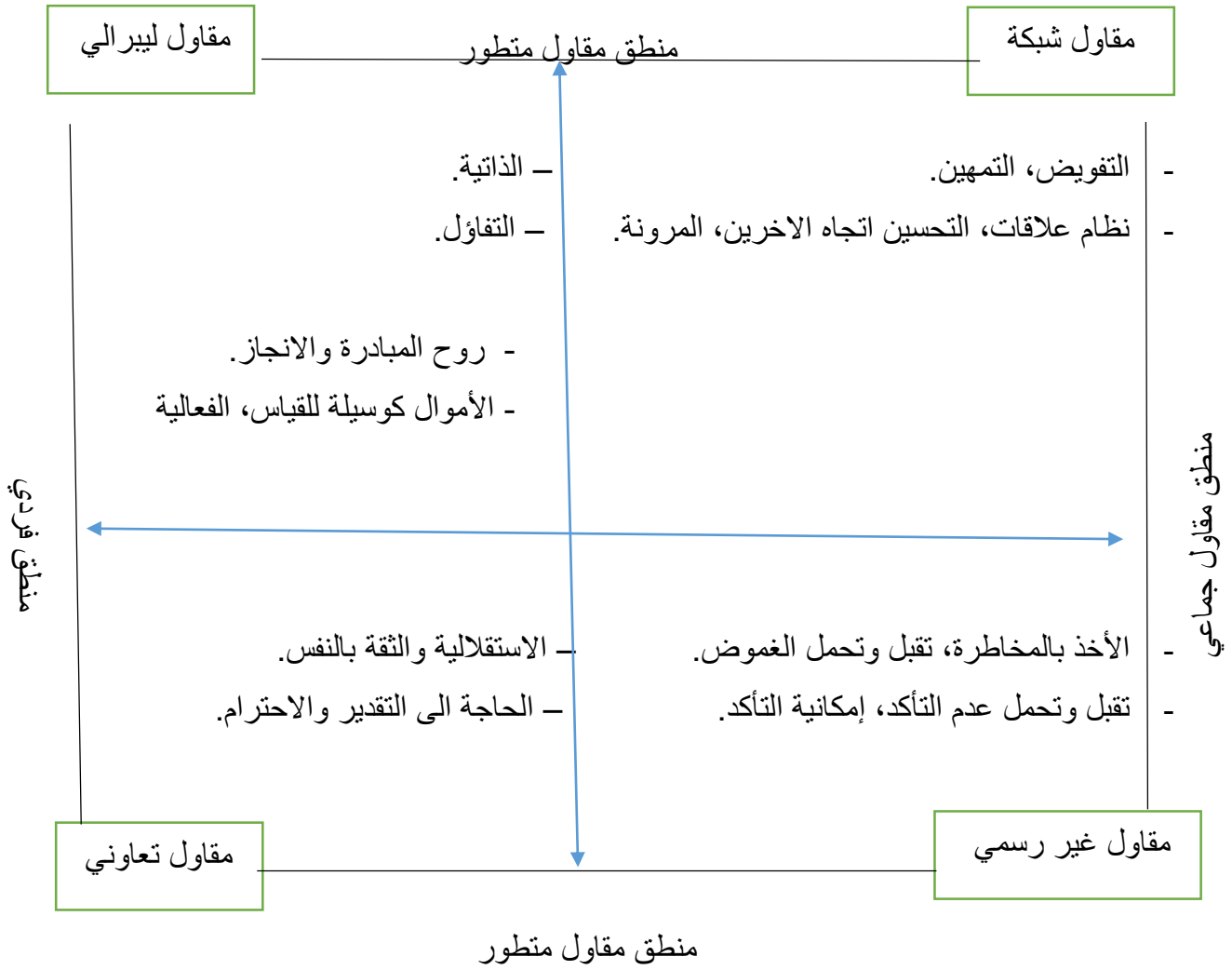
- ✓ الطاقة والحركية.
- ✓ القدرة على احتواء الوقت.
- ✓ القدرة على حل مختلف المشاكل.
- ✓ تقبل الفشل.
- ✓ قياس المخاطر.
- ✓ التجديد والابداع.
- ✓ الثقة بالنفس.

بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل: الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية... الخ والشكل التالي يوضح أهم خصائص المقاولين.

¹ وفاء اريس، دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي، مداخلة ضمن ملتقى حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، 08 أفريل 2010، ص1.

² صندرة سايب، سيرورة إنشاء المؤسسة وأساليب المرافقة، دار المقاولاتية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص8،9.

شكل رقم (2-1): الصفات الأربع للمقاول في العالم



المصدر: لفقيه حمزة، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولاتية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم

التسيير تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص 2.

من خلال الشكل يتبين لنا أربع خصائص للمقاولين تبعا للتطور أو التقليد وكذلك تبعا للجماعية أو الفردية، فنجد المقاول الليبرالي مقاولا متطورا ذو منطق فردي، أما المقاول الشبكي فهو مقاول متطور ذو منطق جماعي، أما المقاول التعاوني فهو مقاول تقليدي غير متطور وذو منطق فردي وعكسه المقاول غير الرسمي الذي يعتبر مقاولا تقليديا ذو منطق جماعي.

- **الخصائص السلوكية:** يمتلك المقاول نوعين من المهارات وهي 1:

¹ لفقيه حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 27

■ **المهارات التفاعلية «interaction skills»:** وتمثل مجموعة المهارات من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية، والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تستند إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الأعمال وتقسيم الأنشطة وإقامة قنوات اتصال متفاعلة تضمن سير العمل بروح الفريق الواحد، وهذه المهارات توفر الأجواء لتحسين الإنتاجية وتطوير العمل.

■ **المهارات التكاملية "Integration Skills":** المقولون يسعون باستمرار إلى تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين، حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال والفعاليات بين الوحدات والأقسام.

- **الخصائص الإدارية:** تشتمل على تشكيلة أو توليفة متنوعة من المهارات نذكر منها ما يلي:¹

■ **المهارات الإنسانية:** تمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين، ظروفهم الإنسانية والاجتماعية وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات فضلا عن احترام المشاعر الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني.

■ **المهارات الفكرية:** وتتطلب إدارة المشروعات مجموعة المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة مشروعه والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.

■ **المهارات التحليلية:** وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع، عناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع.

■ **المهارات الفنية:** وتتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية، والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء العديد من الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بالمنتج وكيفية تحسين أدائه وكل ما يرتبط بالجوانب التشغيلية.

¹ لفقيه حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

3. أنواع المقاولين

لقد قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي: المبدع، المخاطر، المدير. ولقد قسم Mintzberg المقاولين إلى أربع مجموعات وهي: المقاولين ذوي الإمكانية، والرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع، ورياديين فعليين، ورياديين ليست عندهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد¹.

4. عوامل نجاح المقاول في إدارة المؤسسة الصغيرة

تتضمن أهمها في العوامل الأربعة التالية²:

- ✓ **وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية:** وهناك طريقتان لتحديدها، الأولى تعتمد باعتقاد أن السوق يحتاج إلى سلعة أخرى أكثر جودة وأقل سعر وهو ما يعرف " بالتوجه الإنتاجي " إلا أن الاتجاه قد يكون صعبا إذا كانت المنافسة مع شركات كبرى، أما بالنسبة للاتجاه الثاني فهو المدخل العلمي والذي يعتمد على التعرف على السوق واحتياجاته ومدى تقبله للمنتجات وهو ما يعرف " بالتوجه التسويقي " أي من خلال بحوث التسويق ويتم ذلك إما بالبحوث الميدانية من خلال المقابلات مع العملاء بأخذ عينة ممثلة لهؤلاء العملاء، أو عن طريق البحث المكتبي الذي يعتمد على البيانات الموجودة في الكتب والدوريات العلمية والجهات الحكومية.
 - ✓ **القدرة الإدارية:** وتعني أن يستطيع المالك إنجاز أهداف المشروع من خلال الآخرين وأن يكون ملما الذي يعمل فيه جيدا وكذا الأنشطة القريبة منه.
 - ✓ **توفر القدر المناسب من رأس المال والقرض:** إذ لا بد من تحديد رأس المال اللازم بدقة، وذلك من خلال تحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة، وهذا لا يتم إلا بدراسة دقيقة للمشروع.
 - ✓ **القدرة على تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة:** وهي القدرة على ممارسة وتطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة سواء كانت تسويقية أو إنتاجية، فقد نجد العديد من المؤسسات المصغرة التي تعتمد على أساليب تقليدية خاصة الحرفية، التي تتميز بتكلفة إنتاجية عالية، ومن ثم أسعار مرتفعة وهذا ما يضيق حجمها في السوق الذي يتميز بالمنافسة الشديدة، كما نجدها تتميز بمحدودية في الإنتاج (قلة الإنتاج والسلع). ومن ثم نجد أن الوسائل الحديثة قد تكون أقل تكلفة من الكثير من الوسائل والأساليب القديمة، وقد يمنح لمالك المؤسسة فرصة أكبر في جودة وكمية وتكلفة منتوجه.
5. الفرق بين المقاول، المدير والقائد.

¹ مجدي عوض مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

قبل التطرق إلى دراسة أوجه الاختلاف بين كل من القائد، المدير والمقاول كان لزاما علينا التعرف على مفهومي القائد والمدير وذلك كما يلي:

1.5. تعريف المدير

المدير هو "الشخص الذي يتولى منصباً وظيفياً في المنظمة يتراأس من خلاله مجموعة من الأفراد العاملين، وتقع على عاتقه مهمات متعددة يتطلب إنجازها قدرات ومهارات إدارية في تحقيق حالة التفاعل لأداء النشاطات ذات العلاقة بالوظائف الإدارية التي يكون مسؤولاً عنها"¹ وأيضاً يمكن تعريفه على أنه "الشخص المسؤول عن القيام بمجموعة من الجهود (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة)، واستثمار مجموعة من الموارد المتاحة (مادية و بشرية ومعنوية)، لتحقيق أهداف المؤسسة".

2.5. تعريف القائد

يمكن تعريف القيادة بأنها مجموعة من الخصائص الشخصية التي تجعل التوجيه والتحكم في الآخرين أمراً ناجحاً². وفي تعريف آخر القيادة هي "عملية تأثير القائد في نشاطات الجماعة لإعداد الهدف والحصول عليه" وتعرف أيضاً على أنها استخدام التأثير غير القسري لتشكيل أهداف المنظمة والجماعة ودفع السلوك نحو إنجاز الأهداف التنظيمية ومساعدة الجماعة والمنظمة لتشكيل هويتها وثقافتها. ومما سبق يمكن أن نعرف القائد كما يلي:³

- ✓ **يمثل القائد مركز سلوك الجماعة:** يؤكد هذا التعريف التفاف الجماعة حول القائد وقيامه بدرجة عالية من عملية الاتصال داخل الجماعة، إلا أن الخلل في هذا التعريف يتمثل في أنه توجد الكثير من الحالات التي يكون فيها فرد ما مركزاً لانتباه الجماعة، ولكنه ليس قائداً، مثل المخمور والمجنون.
- ✓ **القائد قادر على توجيه الجماعة نحو أهدافها:** رغم أن هذا التعريف أقوى من سابقه، إلا أنه يصعب تحديد أهداف الجماعة، كما يوجد قادة يوجهون الجماعات نحو غير أهدافها بل نحو أهدافهم الشخصية، ومع ذلك فهم قادة.
- ✓ **القائد يتم اختياره إرادياً من الجماعة:** إن هذا التعريف يشير فقط إلى شخص يحتل منصب القيادة وتقبله الجماعة طوعاً دون أن يبين خصائص هذه القيادة.

¹صلاح عبد القادر النعيمي، المدير القائد والمفكر الاستراتيجي فن ومهارات التفاعل مع الآخرين، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة . الاثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص23.

² صلاح الدين عيد الباقي، السلوك التنظيمي: مدخل تطبيقي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 241.

³ صلاح عبد القادر النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

✓ القائد هو الشخص الذي له تأثير ملحوظ على تركيب الجماعة: رغم أن هذا التعريف يشير إلى التغييرات التي يحدثها القائد في مستوى أداء الجماعة، لكنه لا يوضح بدقة من هو الشخص الذي يحدث هذا التغيير.

✓ القائد هو الشخص الذي يهتم بسلوك الجماعة: إلا أنه يوجد في الكثير من الحالات أشخاصا يهتمون بسلوك جماعاتهم مثل رئيس شركة، حاكم عسكري، ومع ذلك لا يمثلون قادة لاعتمادهم أكثر على السلطة التي يخولها لهم المنصب.

ويمكن إبراز أهم الاختلافات بين المقاول، القائد والمدير من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2-1): الفرق بين المقاول، المدير والقائد.

المقاول	المدير	القائد
- يتمتع بالعمل	- يدير	- يقود
- يبتكر	- يحافظ على الوضع الراهن	- يبتكر
- يخلق وضعاً جديداً	- يركز على نظم العمل	- يطور الوضع الراهن
- يركز على أعمال المؤسسة	- يعتمد على الرقابة والسيطرة	- يركز على الأفراد
- يكون فريق العمل	- لا يرى إلا المشكلات	- يوحى بالثقة
- يدرك وجود الفرص	- يسأل كيف ومتى؟	- ينظر إلى المستقبل
- يسأل كيف ومتى؟	- يركز على الأجل القصير	- يسأل ماذا ولماذا؟
- يركز على الأجل الطويل	- يريد أن يؤدي الأشياء	- يفكر في الأجل الطويل
- يريد أن يقوم بالأشياء الصائبة	- بطريقة صحيحة	- يستخدم تأثيره في أداء الأشياء.

المطلب الثالث: دور المقاولاتية

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة وإحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل، والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة.¹

1. الدور الاقتصادي للمقاولاتية

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فقد بينت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية إن من بين 21 مليون مشروعاً هناك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98% من تلك المشاريع يمكن اعتبارها مشروعات مقاولاتية، وتعمل هذه المشروعات في كل المجالات الاقتصادية على الرغم من أغلبها يركز في تجارة التجزئة والخدمات.

يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد، وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة، ويمكن لإنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، كما يمكنها من تنمية الصادرات ومنه الحصول على العملة الأجنبية وبالتالي تحسين موازين مدفوعات الدول النامية.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والذي يتمثل فيما يلي:²

1.1. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي

إذا تم الربط بين رأس المال المستثمر والفائض الاقتصادي الذي يحققه بحسب أحجام المؤسسات المختلفة، ومن ثم ما يتحقق للمجتمع من فائض اقتصادي على أساس استثمار مبلغ معين من رأس المال، يتضح لنا أن مؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع، ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنه من خلال ما تحققه من وفرة عنصر رأس المال، فهي بذلك قادرة على استخدام الموارد النادرة بكفاءة أكبر، أو هي القادرة على استخدام الفن الإنتاجي المناسب الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.³

¹الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص39.

²المرجع نفسه، ص40.

³المرجع نفسه، ص41.

2.1. تنويع الهيكل الصناعي

تؤدي أعمال المقاولات دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم رأس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

3.1. تدعيم التنمية الإقليمية

تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكزيبا عاليا في العمل الانتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي.¹

4.1. معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولات على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهضة.²

5.1. تنمية الصادرات

إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجز كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعا وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

6.1. زيادة الناتج المحلي

تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير

¹ الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط ، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة ، كما تحقق ارتفاعاً في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام، كما أنها تمثل مناخاً مناسباً للتجديد والابتكار ، مما يرفع من إنتاجية العامل باستمرار ، بالإضافة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني ، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه ، بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة.

7.1. تكوين الكوادر الفنية والإدارية

تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تكوين رأس المال البشري، وذلك بتأمين الحصول على تدريب أقل تكلفة مما تؤمنه مؤسسات التدريب الرسمية والمعاهد الفنية، حيث تنسم هذه المعاهد في الدول النامية بالندرة ونقص الإمكانيات، فضلاً على أنها وإن وجدت فهي غالباً ما تكون محدودة الخبرة.

8.1. جذب المدخرات

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي، ولكنهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف على أن الطلب على رأس المال من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو طلب محدود، ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى أفراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع من مشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من ترك هذه الأموال عاطلة¹.

2. الدور الاجتماعي للمقاولاتية

يتمثل الدور الاجتماعي للمقاولاتية في:²

1.2. زيادة التشغيل وامتصاص البطالة

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال. لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

¹ الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² المرجع نفسه، ص 46.

2.2. توزيع الدخل بصفة عادلة

إن وجود مقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل، بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

3.2. مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية

ظهرت أهمية المقاولاتية خاصة المقولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة¹.

4.2. ترقية روح المبادرة

وهذا ما ينطبق على مقولة الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 " تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن أخذة في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة، والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل".

على هذا الأساس يبرز دور أعمال المقاولاتية في ترقية روح المبادرة الذاتية والمهارة بعكس المؤسسات الكبيرة التي لا توفر هذه الفرص².

5.2. محاربة الآفات الاجتماعية

غالبا ما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات. لهذا فإن المقاولاتية تمثل الحل لهذه المشاكل

¹ يوسف بودة، عبد الحق بن تقات، دور المقاولاتية المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها، مداخلة في الملتقى

الدولي حول : استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18 و 19 أبريل 2012 ، ص 05.

² ناصر مراد، نفس المرجع السابق، ص 218.

وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف¹.

3. طموحات المقاولين والتمويل

يعتقد Marchesnay أن مالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتحلى بثلاث صفات شخصية أساسية وهي كالآتي:²

- البحث عنديمومة واستمرارية المشروع (Pérennité).
 - البحث عن الاستقلالية المالية وحرية اتخاذ القرار (Indépendance).
 - البحث المستمر على تحقيق معدلات عالية من النمو (Croissance).
- وللبحث أكثر في قضايا التمويل ركز الباحثون في المالية على دراسة قرارات التمويل من منظور شخصي كحقيقة تقدم شرحا عن الحالات الخاصة التي عجزت عن تفسيرها المقاربات النظرية السابقة، واهتم بعض الكتاب في تحليل السلوك المالي من خلال دالة منفعة المنظم وسميت بدالة منفعة المستثمر
- Fonction d'utilité d'investisseur.

ووضع الباحثون نموذج المنفعة لتفسير قرارات النمو والاستقرار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن المؤسسة الصغيرة قد تملك إمكانية على الاستدانة وتوسيع نطاق أسواقها رغم ذلك تستقر في مستوى محدود، وتعتبر المنفعة هي أحسن تفسير لسلوك المؤسسة بحيث تم اقتراح نموذج يحتوي على عنصرين مختلفين تضم الأولى محددات مالية ورمز لها ب (F) ومجموعة ثانية تمثل محددات غير مالية وشخصية رمز لها ب (N) واستخلص أن كثافة العاملين في دالة المنفعة هي التي تحدد طبيعة النمو وبالتالي اللجوء الى الاستدانة أو رفع رأس المال.

$$U = f(F, N) : \text{دالة المنفعة للمستثمر}$$

ونلخص مختلف المقاربات النظرية التي اهتمت بتمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجدول الآتي:

¹ نتائج بحث اليونسكو ومنظمة العمل الدولية الممارسات الجيدة، نحو ثقافة للريادة في القرن الواحد والعشرين تحفيز الروح الريادية من خلال التعليم للريادة في المدارس الثانوية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة العمل الدولية، الطبعة العربية 2010، ص35.

² Bruno Vincent, PME-PMI le métier de dirigeant et son rôle d'agent de changement, Edition ECONOMICA, 1998, p26.

جدول رقم(2-2): مقاربات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نتائج الاختبار	الكتاب	المقاربة النظرية
- افتقار المعلومات بين المنظمين والممولين. - ارتفاع درجة عدم التأكد. - تعاضم مخاطر الإفلاس.	R.Danset & Salais (1995) P.Paranque(2001) N.Levirato(2001)	نظرية المعلومات
- ارتباط قرار التمويل بقرار الاستثمار. - المؤسسة التي تملك قدرات على التمويل الذاتي تقترب أقل. - تفضيل الاستدانة على فتح رأس المال.	Williamsson (1988) Norton (1991)	نظرية التمويل التسلسلي
- تضارب المصالح بين الممولين والملاك والمسيرين.	Charreaux (1984) Paranque (2001)	نظرية الوكالة
- المؤسسة النشطة بحاجة الى التمويل الخارجي. - زيادة وتيرة النمو والتجديد تؤثر على حجم التمويل المطلوب.	Ang (1991) Lechman (1999)	نموذج دورة حياة المؤسسة
- ارتباط قرارات التمويل مع رؤى المنظم. - استقلالية القرار هو عامل حاسم في اختيار أنماط التمويل.	Robert wtterwulghe (1999) P.A. julien & M.Marchesnay (1996)	نظرية المنظم

المصدر: سمير سحنون، فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر-دراسة حالة تونس، المغرب والجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،

المبحث الثاني: مقارنة بين التمويل برأس المال الاستثماري ومصادر التمويل الأخرى

يختلف التمويل برأس المال الاستثماري عن باقي مصادر التمويل، سواء التمويل التقليدي أو التمويل الإسلامي، ويعود الاختلاف الى خصائص التمويل برأس المال الاستثماري، وسنتعرف في هذا المبحث الى أوجه التشابه والاختلاف بين التمويل البنكي، والتمويل عن طريق حاضنات الأعمال وكذا التطرق الى مقارنة بين شركات رأس المال الاستثماري وصناديق الاستثمار.

المطلب الأول: مقارنة بين التمويل برأس المال الاستثماري والتمويل البنكي

أول من تبنى دراسة مقارنة بين التمويل البنكي والتمويل عن طريق رأس المال الاستثماري C. Zopounidis، وقدم أكثر توضيح لخصائص رأس المال الاستثماري كالاتي:

- التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري غير محدود زمنيا، بينما التمويل البنكي محدد مسبقا في عقد التمويل.
- التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري لا يشترط الضمانات، فالعلاقة بين شركة رأس المال الاستثماري والمؤسسة الممولة هي علاقة شراكة وليست علاقة بين الدائن والمدين.
- ويبين الجدول الآتي الفرق بين التمويل البنكي والتمويل عن طريق رأس المال الاستثماري:

من الجدول يمكن يختلف التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري والتمويل عن طريق القروض البنكية ويتمثل هذا الاختلاف في النقاط التالية:¹

¹ Bouatouata K-D, le capital investissement : enjeux et perspectives, Ed, Grand Alger livre, Alger, 2005, p95-96.

الجدول رقم(2-3): الفرق بين التمويل البنكي والتمويل برأس المال الاستثماري

البنك	رأس المال الاستثماري	
التمويل بالديون	المساهمة في الأموال الخاصة	طبيعة التمويل
حسب الوضعية المالية (على أساس التحليل المالي) للمؤسسة المقترحة للتمويل	حسب العائد المتوقع للمؤسسة المقترحة للتمويل، نوعية المسيرين، الثنائية منتوج/سوق.	قرار التمويل
تكون محددة مسبقا حسب عقد التمويل	غير محددة مسبقا وعادة ما تكون قصيرة بين ثلاث سنوات و7سنوات	مدة القرض أو الاستثمار
لا يتدخل البنك في نشاط المؤسسة الممولة إلى غاية وصول تاريخ الاستحقاق.	تتدخل شركة رأس المال الاستثماري في تسيير المؤسسة الممولة وتقوم بالمراقبة الدورية لنشاطها.	التدخل في التسيير
مالية	متنوعة	الكفاءات
يفضل تمويل المؤسسات الكبيرة التي تملك الضمانات الكافية.	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التي تعاني من تعرقل نشاطها.	حجم المؤسسة الممولة
تفضل تمويل المؤسسات المتطورة ولا تفضل تمويل المؤسسات في طور الإنشاء	جميع مراحل حياة المؤسسة	عمر المؤسسة
التسديد عند تاريخ استحقاق الدين.	المردودية في المدى القصير والمتوسط بالإضافة إلى فائض القيمة عند التنازل.	نوعية الالتزام
تعاقدية (الفوائد)	غير التعاقدية (متعلقة بالفائض في القيمة) وتعاقدية مثل العمولات	المكافآت
محدد ومعروف مسبقا ويتمثل في معدل فائدة القرض	متغير عشوائي حسب نجاح أو فشل المشروع	عائد الاستثمار
تجمع أموالها من الادخار العام للأشخاص والمؤسسات.	تجمع أموالها من المستثمرون المؤسساتيون(البنوك، شركات التأمين، صناديق التقاعد...)	الموارد
تتشرط ضمانات كبيرة	دون ضمانات	الضمان

المصدر: Ammar Yahiaoui, Le capital investissemnet en Algérie : état des lieux et contraintes,

- في التمويل البنكي الفائدة محددة، ثابتة ومؤكدة، عكس التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري العائد عشوائي.

- **التمويل:** يقوم البنك بمنح قروض طويلة وقصيرة الأجل بينما شركات رأس المال الاستثماري تشارك في الأموال الخاصة للمؤسسة الممولة.

- **مدة التمويل:** تكون مدة التمويل بالنسبة للبنك تكون محددة ومعروفة مسبقاً، أما في حالة التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري تكون المدة غير معروفة مسبقاً.

- **عائد الاستثمار:** عائد الاستثمار معروف ومحدد مسبقاً (معدل فائدة القرض) بالنسبة للبنوك، أما عائد الاستثمار بالنسبة لمؤسسات رأس المال الاستثماري فهو متغير عشوائي حسب نجاح المشروع الممول أو عدم نجاحه.

- **الضمان:** يمنح البنك قروضا للمؤسسات مقابل ضمانات تكون قيمتها أكبر من مبلغ القرض، أما مؤسسات الاستثمار فتقدم تمويلات بدون ضمانات.

- **الموارد:** البنوك هي عبارة عن وسائط مالية حيث أنها تجمع الموارد المالية من ذوي الفائض المالي، لتعيد استثمارها في شكل منح قروض مالية لذوي العجز المالي، ومنه البنوك تستعمل مواردها وجزء من رأسمالها، بينما تتمثل موارد رأس المال الاستثماري في رأس مالها الخاص.

- **الزبائن المستهدفين:** البنك يمول كل شخص له ملاءة أي له قابلية سداد القرض فضلاً عن قيمة خدمة الدين، بينما رأس المال الاستثماري يمول فقط المشاريع والمؤسسات التي يتوقع أن تحقق نمواً اقتصادياً، أو التكنولوجيات الجديدة.

- **نوع الدراسة الأولية من أجل التمويل:** يقوم البنك بتشخيص الحالة المالية للمؤسسة التي تطلب تمويل، وعلى أساس نسب التحليل المالي (الملاءة، قابلية السداد، نسب السيولة...) يقرر منح القرض للمؤسسة التي يتوقع تسديدها لمبلغ القرض إضافة إلى الفوائد وفي تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.

التمويل برأس المال الاستثماري يخص المؤسسات الصغيرة والمشاريع ذات التكنولوجيا الجديدة التي يتوقع أن تحقق عوائد مهمة في المستقبل.

المطلب الثاني: المقارنة بين رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال في دعم الروح المقاولاتية

سيتم في هذا المطلب دراسة الفرق بين التمويل برأس المال الاستثماري والتمويل بحاضنات الأعمال من جهة، وهل يمكن التكامل بين رأس المال الاستثماري مع تقنية حاضنات الأعمال في دعم وتمويل المقاولين.

1. المقارنة بين المفهومين: تشترك حاضنات الأعمال مع رأس المال الاستثماري حسب

المفاهيم في عدة عناصر أساسية منها:

-التمويل والدعم في مرحلة الانطلاق والتأسيس: فالمؤسسات تكون أحوج في هذه المراحل إلى رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال لتقديم الدعم المالي لها والحضانة على بقية المراحل الأخرى بسبب نسبة المخاطرة العالية التي ترتبط بأعمالها، وافتقارها إلى وجود ضمانات إضافية وليس لها سجل بالأعمال.

-الإدارة والتسيير: لا تقتصر حاضنات الأعمال وأرس المال المخاطر في الدعم المالي للمؤسسات فحسب، بل تتم المشاركة أيضا في قرارات المشروع والتدخل في توجيه مساره، وتزويده بالمعرفة المتخصصة وامداده بالنصائح المتصلة بتسيير سبل التطور، أي تقديم الدعم المالي وكذلك الدعم الفني والاستراتيجي والإداري والتسويقي، حسب المعادلة التالية:

حاضنات الأعمال ورأس المال الاستثماري = التمويل + الإدارة (تنظيم-توجيه-رقابة-

تخطيط - تنسيق-صنع القرار)

فلا تتوقف المشاركة على الجانب المالي، وانما تكون مصحوبة بالمتابعة والنصح، وكثيرا ما يكون هذا التقييد والدعم العملي مفيدا للمؤسسات ومساعد على نجاحها.

-تحقيق الربح: إن الهدف النهائي لأصحاب أرس المال المخاطر ولحاضنات الأعمال هو تحقيق الربح خلال فترة زمنية تتمكن فيها المؤسسات من الاعتماد على ذاتها في إدارة وتسيير شؤونها، من خلال إحدى استراتيجيات الخروج.

- السلامة الشرعية لرأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال: تبدو حاضنات الأعمال وتقنية رأس المال الاستثماري من خلال الصيغة العامة والإجراءات التي يتم بهما، أنهما يذعانان إلى المبدأ العام في

الاستثمار الإسلامي " الغنم بالغرم". أو الاشتراك في الربح والخسارة ويرتبطان بمخاطرة عالية، وتتضمن المخاطرة الرغبة في الالتزام بعمل قد يؤدي إلى ربح أو خسارة وهو المبدأ المتفق عليه، مما يدل أن لهاتين الصيغتين أصول في التمويل الإسلامي ترتبطان في حالتها العامة بمجموعة الصيغ الإسلامية المعروفة كالمشاركة والمضاربة والإيجار التمويلي والتشغيلي، لذا فهما يدنوان كثيرا إلى هذه الصيغ وغيرها التي كانت تمارس قبل الإسلام فأقرها بعد ذلك التشريع الإسلامي، لتوفرهما على المشاركة وعلى عنصر المخاطرة. فحاضنات الأعمال ورأس المال الاستثماري صورتان لاستثمار نشط مبني على أدوات المشاركة في حقوق الملكية.

2. المقارنة بين رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال من حيث النشأة التاريخية، الأهمية

والأهداف

- نشأة رأس المال الاستثماري: ظهر رأس المال الاستثماري بشكله الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، على يد الجنرال الفرنسي جورج دوريو (Georges Doriot : 1899 – 1987) الذي أنشأ سنة 1946 بأمریکا أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم بالتعاون مع مجموعة من الممولين من بوسطن تحت اسم منظمة الأبحاث والتطوير الأمريكية American Research Development " ARD " والتي عملت على تمويل شركات صغيرة تعمل في مجال التجديد خاصة الشركات الإلكترونية ، بعد ذلك عرف رأس المال الاستثماري انطلاقة حقيقية ابتداء من 1950 تحت اسم Venture Capital ، وأصبح النموذج الأمريكي في نشاط رأس المال المخاطر مرجعية لكل العالم في هذا المجال، ثم انتقل بعد ذلك في بداية سنة 1983 إلى دول أوروبا أين تأسست الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر European Venture Capital Association لتطوير هذه الحرفة، حيث عرفته إنجلترا أولا، ثم فرنسا وهولندا، ثم انتشر بداية من سنة 1992 بألمانيا وباقي الدول الأوروبية وبعض الدول العربية كمصر، وتونس، وفي مطلع القرن الحالي ظهر في مختلف دول العالم كالجائر، والمغرب ودول الخليج استجابة لمواجهة الاحتياجات المختلفة والخاصة بالتمويل الاستثماري.

- نشأة حاضنات الأعمال: يرجع تاريخ حاضنات الأعمال الى أول مشروع تمت انشائه في مركز التصنيع المعروف باسم (BATAVIA) في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959، وبعدها قامت هيئة المشروعات الخاصة «Spécial business association» SBA بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، ووصل عدد الحاضنات بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2012 حوالي 1000 حاضنة مع انتشار ما يقارب 2500 حاضنة عبر مختلف دول العالم منها 480 حاضنة بالصين، بينما تمتلك الدول العربية عددا قليلا من الحاضنات: 17 لكل من مصر والجزائر، 5 في المغرب و 3 في كل من البحرين وتونس.

1.2. المقارنة بين رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال من حيث النشأة

- **المقارنة من حيث النشأة:** ظهرت كلا الصيغتين في شكلهما الحديث في نفس الحقبة الزمنية، منتصف القرن الماضي مع الأسبقية لرأس المال الاستثماري، وكان أول ظهورهما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد منشأ هاتين الصيغتين ولت ازل تتربع على عرشهما على المستوى العالمي، أي أنه لا تختلف كلياً نشأة رأس المال المخاطر في الزمان من حيث القدم ولا في المكان من حيث التطبيق عن نشأة حاضنات الأعمال¹.
- **المقارنة من حيث الأهمية:** تشترك حاضنات الأعمال ورأس المال الاستثماري في نفس الأهمية، وتكمن أهميتهما في دعم المشروعات الجديدة والتقنية، وتنمية الموارد البشرية والاستخدام الأمثل لقدراتهم وكفاءاتهم وتشجيع مبادراتهم وخلق فرص عمل، وتطوير أفكار مبتكرة خاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة وتوليد النشاط والثروة على نطاق واسع عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشاريع، والمساهمة في تسويق الاختراعات ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الإبداع التكنولوجي ونشر ثقافة المخاطرة، كما يقدم رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال المشورة في الإدارة والتخطيط والتدريب والتسويق وتقديم الدعم الفني من خلال باحثين وتقنيين وأدوات تقنية مساعدة، ومساعدة المشاريع على الحصول على التمويل اللازم، كما تكمن أهميتهما من خلال ضمان الانطلاقة السليمة للمؤسسات ورفع معدل استمرار نشاطها في سوق المنافسة وذلك بتقليل مخاطر الزوال والتلاشي وزيادة حظوظ النجاح.

2.2. **المقارنة من حيث الأهداف:** تتقاطع أهداف رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال في مواجهة الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوافر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، وزيادة معدلات النجاح وتشجيع الأفكار المميزة وضمان ديمومة المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ... المؤسسات عن طريق تقليل تكاليف بدأ النشاط وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشروع وتقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه وزيادة معدلات النجاح وتشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المدعومة، وتوفير الدعم والتسهيلات والمساعدات والاستشارات وتوظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات في شكل مشروعات قابلة للتحويل إلى منتجات وتقديم المشورة الفنية والإدارية والقانونية والمالية ووضع خطة كاملة ومانعة وشاملة للمؤسسات المرافقة لضمان ديمومتها وتحسين من فرص نجاحها فيكون أدائها قوي عند تخرجها من الحاضنة، وبذلك فإن هاتين الصيغتين تصب أهدافهما كلها في تسهيل عملية تمويل

¹بلعبيدي عبد الله ومقلاتي عاشور، المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التام بينهما، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، 2016، ص321.

المؤسسات لأن أهم مشكل يواجه المؤسسات يبقى مشكل التمويل من حيث مصادر الحصول عليه من جهة وتكلفة الحصول عليه من جهة أخرى.

3. إمكانية التكامل بين شركات رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال

يمكن لرأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال العمل معا جنبا إلى جنب، فهما يعتبران عنصران أساسيان في صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ولقد لعبت الشركات المدعومة برأس المال الاستثماري والمحضنة دورا في الأنشطة الاقتصادية المبتكرة وتوظيف حجم كبير من الاستثمارات لتحقيق نمو سريع في تطبيقات التكنولوجيا الجديدة خاصة في البرمجيات والاتصالات وفي تكنولوجيا الشبكات في الدول المتقدمة. ففي عام 1997 حصلت الشركات المبنية على التكنولوجيا على % 60 من مجمل استثمارات رأس المال الاستثماري، حيث احتلت البرمجيات نسبة % 20 والاتصالات نسبة % 17 في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأثبتت حاضنات الأعمال أيضا قدرتها على رفع نسبة نجاح المشروعات الجديدة حيث أشارت تقارير الجمعية الأمريكية للحاضنات إلى أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة المقامة داخل الحاضنات وصلت إلى % 88 مقارنة بنسبة النجاح التقليدية لهذه المشروعات.

وهناك ارتباط إيجابي قوي بين رأس المال الاستثماري وحاضنات الأعمال من جهة والإبداع وتوفير فرص العمل وزيادة المبيعات ودفع الضرائب من جهة أخرى، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة استثمارات رأس المال الاستثماري نسبة إلى الدخل المحلي الخام وذلك في العديد من الدول.¹

إن التمويل بهاتين التقنيتين يتم عن طريق المشاركة وبالتالي فإنهما يتحملان مع المستثمر الربح والخسارة وتعتمدان على مدى نجاح ونمو العمل والذي يوفر لهما حافزا جيدا على إنجاح العمل وتكتسي حاضنات الأعمال ورأس المال الاستثماري أهمية بالغة في مختلف دول العالم في تحويل الطاقات العاطلة عن العمل إلى قوة إيجابية تحرك الاقتصاد من خلال ضمان الانطلاقة السليمة للمؤسسات ورفع معدل استمرار نشاطها في سوق المنافسة وذلك بتقليل مخاطر الزوال والتلاشي وزيادة حظوظ النجاح ، وفي تسويق التكنولوجيا وتشجيع الإبداع التكنولوجي ونشر ثقافة المخاطرة وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها وتخفيض التكاليف الثابتة والمساهمة في توليد النشاط الاقتصادي وتوزيع الثروة على نطاق واسع عن طريق إنشاء قطاع حيوي من الشركات الصغيرة وتقليل احتمالات فشلها وخلق وزيادة فرص العمل وزيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة ما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد والعمل على تنمية الأفكار الإبداعية وتحويلها من مجرد أبحاث إلى مرحلة التنفيذ من خلال مساعدة أصحابها على إقامة مشروعات صغيرة ناجحة

¹ بلعبيدي عبد الله ومقلاتي عاشور، مرجع سبق ذكره، ص334.

ومما سبق يمكن اعتبار المؤسسات الحاضنة وشركات أرس المال المخاطر آليتين تقنيتين وتكاملتين تساهمان بدور إيجابي وفعال في تمويل ودعم وتنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: مقارنة بين شركات رأس المال الاستثماري وصناديق الاستثمار والتمويل الملائكي.

1. مقارنة بين شركات رأس المال الاستثماري وصناديق الاستثمار

تتفرع شركات رأس المال الاستثماري إلى فرعين: مؤسسات متخصصة بالتمويل برأس المال الاستثماري وصناديق الاستثمار فما هو الفرق بينهما؟

1.1. **شركات رأس المال الاستثماري:** تقوم شركات رأس المال الاستثماري بتمويل الأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر العالية ولكن في نفس الوقت تتميز بأفاق نمو كبيرة، وذلك من خلال المشاركة في هذه المشروعات، بتقديم العون اللازم لتحسين فعاليتها مالياً كان أو فنياً، وذلك باحتمال توقع تحقيق الاستثمار فائض قيمة مرتفع يتناسب مع درجة المخاطرة التي تعرضت لها، وذلك بعد قيامها بإعادة بيع حصصها من هذه المشروعات.

وينصب اهتمام شركات رأس المال الاستثماري على دعم نوعين من المشروعات¹:

- **المشروعات الجديدة الناشئة:** حيث تعتبر شركات رأس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الناشئة، لما تتميز به من مقدرة على التعامل مع المخاطر، حيث يمثل دعم المشروعات الناشئة المجال الطبيعي لنشاطها والتي تقوم بتغطية الحاجات التمويلية للمشروعات الجديدة خلال أطوار حياتها الأولى بدون أن تتطلب ضمانات.

- **المشروعات القائمة المتعثرة:** أصبحت السوق تزخر بمشروعات غير قادرة على تحقيق العائد المطلوب منها، إما لنقص التمويل أو لقصور في الإدارة أو في الأساليب الفنية الإنتاجية أو غيرها من الأسباب، وفي هذا الصدد يمكن أن تساهم شركات رأس المال المخاطر في توفير الدعم المالي والفني لإعادة هيكلة هذه المشروعات، وفي جذب الاستثمارات إليها.

2.1. **صناديق الاستثمار:** صندوق الاستثمار هو وعاء مالي يقوم بجمع الأموال من عدة مستثمرين بغية إنشاء صندوق استثماري كبير ذو كفاءة تسيير عالية، بحيث تستثمر أموال الصندوق في الأوراق المالية للشركات المقيدة والغير مقيدة في البورصة بمعنى أن صندوق الاستثمار يستطيع أن يستثمر في مختلف الأسهم والسندات والأوراق المالية، لأن المستثمر عندما يقوم بشراء أسهم في الصندوق، يصبح أحد ملاك تلك الاستثمارات.²

¹ أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص127.

² منى قاسم، "صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين"، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000، ص47.

- ولصناديق الاستثمار أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:¹
- إنشاء صناديق الاستثمار يؤدي إلى فتح المجال حتى أمام صغار المدخرين للتعامل مع أسواق المال وهؤلاء حرموا لسنوات طويلة من التعامل مع سوق الأوراق المالية الذي كان حكرا على كبار المدخرين.
- زيادة الربحية لجميع الأطراف المتعاملين مع صناديق الاستثمار.
- مراعاة اعتبارات الأمان حيث أن أسلوب عمل صندوق الاستثمار يهدف تماما إلى تقليل وتوزيع المخاطر من خلال تعدد منافذ الاستثمار وقيام المستثمر باختيار المدى الزمني المناسب سواء كان طويل أو قصير الأجل وذلك وفقا لاحتياجاته، إذ أن رغبات المستثمر هي التي تحدد الأوراق المالية التي سيتعامل معها من خلال صندوق الاستثمار.
- تنشيط بورصة الأوراق المالية والذي ينتج عنه سوق مالي قوي ونشط والذي يسهل عملية توسع قاعدة الملكية ومشاركة المواطنين في الممارسات الاقتصادية للدولة.

2. مقارنة بين التمويل برأس المال الاستثماري والتمويل الملائكي

1.2. تعريف التمويل الملائكي: Business Angel

يعتبر التمويل الملائكي أهم مصادر التمويل برأس المال الاستثماري غير الرسمي، ويعرف: " أن هؤلاء الوسطاء هم منظّمون برجوازيون أو موظفين في فترة التقاعد شغلوا مناصب في مؤسسات كبرى يقومون باستثمار أموالهم الشخصية مباشرة في مشاريع ناشئة يملكون فيها الخبرة والكفاءة اللازمة".

من التعريف نستنتج أن أكثر الممولون الشخصيين كانوا في السابق منظمين يديرون مؤسسات صغيرة أو متوسطة حيث قاموا على الأقل بتأسيس مؤسسة في مرحلة من مراحل حياتهم المهنية، أو أنهم قياديين أو موظفين في مؤسسات كبرى تعمل في النشاط الإبداعي، وهم يملكون الوقت والمعرفة الكافية في فترة التقاعد لتوجيه المؤسسة الناشئة بسرعة كافية مع أقل قدر من البيروقراطية.

ويختلف التمويل الملائكي عن التمويل الصديق أو تمويل الأهل والأصدقاء، لأن التمويل الملائكي يملك أصحابه رؤية واضحة حول المشروع ويملكون الخبرة حول أبعاده والقدرة على

¹ منى قاسم، نفس المرجع السابق، ص47.

تقييم المخاطر. ولذلك يبقى الممولين في هذا الصنف مغامرين حقيقيين لديهم الاستعداد لتمويل مؤسسات ناشئة عالية المخاطرة تعجز أحيانا صناديق الاستثمار المؤسسية المغامرة فيها. ويصنف هؤلاء الأشخاص من الأثرياء والعائلات تستلهمهم الإبداعات ويمتازون بقدرة على المغامرة، وعمليا نجدهم في القطاعات الصناعية والخدماتية، أما مساهمتهم في رأس المال فهي تتركز على مرحلة الانطلاق.

ويبين الجدول الاتي الفرق بين التدخل برأس المال الاستثماري والتدخل بالتمويل الملائكي:

جدول رقم (2-4): مميزات المتدخلين في رأس المال الاستثماري

الممولين والمميزات	رأس المال الاستثماري غير الرسمي Business angels	رأس المال الاستثماري الرسمي
الشراكة (طبيعة المعاملات)	كمنظم	كمستثمر
المساهمة في رأس المال في المؤسسات	مرحلة ما قبل الانطلاق مرحلة الانطلاق	مؤسسات صغيرة ومتوسطة الأحجام، مؤسسات ابتكارية
المجال الجغرافي	مجال جغرافي محدود	مجال إقليمي، أو وطني. مجال دولي
المتابعة	تدخل محدود Hand On	إدارة الاستراتيجية
الية الخروج	غير محسومة نهائيا	محسومة في بداية المفاوضات
الحيطة والحذر	ضئيلة نسبيا	كل السيناريوهات مدروسة
نسب المردود المتوقع	تحقيق مردود مناسب	تحقيق مردود مرتفع
بنود العقد	بدون عقد، غير صارمة	صارمة، والعقد ضروري لاتخاذ القرار.

Source : Pierre BATTANI, Capital-risque mode d'emploi, Op.cit., p64.

المبحث الثالث: مدى تطابق التمويل برأس المال الاستثماري والتمويل الإسلامي

يمكن طرح أسلوب التمويل عن طريق شركات رأس المال الاستثماري والتي تقوم في الواقع على أسلوب المشاركة والمضاربة، وهو الأساس الذي تقوم عليه صيغ التمويل الإسلامي، كأسلوب تمويل إسلامي، إلا أنه تبقى بعض الشروط التي يجب توفرها في هذا التمويل لكي يصبح تمويلًا إسلاميًا.

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التمويل الإسلامي، صيغته وشروطه، كما سنتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين التمويل برأس المال الاستثماري والتمويل الإسلامي، وسنحاول معرفة مدى تطابقهما.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي وأهميته

1. **تعريف التمويل الإسلامي:** إن التعريف الأولي للتمويل، هو أن يقدم شخص لآخر ثروة من نقود أو أشياء أخرى ليتخذ الطرف الآخر بشأنها قرارات استثمارية، أو بتعبير آخر أن يقدم شخص لآخر عناصر إنتاجية دون أن يطلب منه السداد الفوري لقيمتها.¹

2. **أهمية التمويل الإسلامي:** تتجلى أهمية التمويل الإسلامي في النقاط التالي:²

- إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجانب المادي للاقتصاد أو بالإنتاج الحقيقي الذي يضيف شيئًا جديدًا للمجتمع ويقدم على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسته ودراسة نتائجه المتوقعة.
- يستطيع صاحب المال في التمويل الإسلامي أن يحصل على العائد المناسب الذي يتكافأ مع المساهمة الفعلية التي أداها في العملية الإنتاجية، وهذا يحقق عدالة في التوزيع وعدم تركيز الثروة عند فئة قليلة من المجتمع وتزداد من خلاله الحركية الاقتصادية القائمة على أساس عادل بين الجانبين في تحمل المخاطر واقتسام الأرباح.
- لا يرتبط قرار التمويل في الاقتصاد الإسلامي بتقلبات سعر الفائدة، بل يرتبط بمعدلات الأرباح الذي يكون مؤثرًا حقيقيًا لتحديد الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية المرتبطة بمصلحة المجتمع ككل.
- إن التمويل الإسلامي يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ويؤدي إلى التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار وتحسين الكفاءة التخصيصية والعدالة في توزيع الدخل.

¹ د. منذر فحف، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي"، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 11-12.

² جمال لعمارة، "اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق"، مركز الاعلام العربي، جمهورية مصر العربية، ط 1، 2000، ص 89، 90.

3. ماهية الربح، الربا والفائدة

1.3. الفائدة المصرفية ومدى تطابقها مع الربا: اختلفت الآراء حول الفوائد المصرفية اختلافاً بيناً، فبعض الفقهاء يرون أنها الربا المحرم بالآيات القرآنية ويرى الآخرون فيها مجرد شبهة الربا ويرى البعض الآخر إباحة التعامل بالفائدة عند قيام الضرورة أو الحاجة.¹

إذا نظرنا في تعريف الربا فإننا نجد أنه زيادة بغير عوض في عقود المعاوضات والربا القرآني هو ربا الدين أو القرض، وهو الزيادة مقابل الأجل سواء كانت هذه الزيادة مشروطة مسبقاً أو محددة عند الاستحقاق للتأجيل في السداد.

لقد جاء الدين الإسلامي بنصوص في القرآن الكريم تتضمن تحريم الربا، وعدم التعامل به بصورة شاملة وقاطعة ومن هذه النصوص: "وأخذهم الربا وقد نهوا عنه"²

"يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة، و اتقوا الله لعلكم تفلحون"³

"أحل الله البيع و حرم الربا"⁴

"يمحق الله الربا و يربي الصدقات، و الله لا يحب كل كفار أثيم"⁵

"الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس"⁶

"يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله و رسوله و إن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون و لا تظلمون".⁷

إن الربا محرمة في الشريعة الإسلامية تحريماً صريحاً ليس فيه أي إشكال، وإن وجد فإن العلماء والفقهاء قد أجازوا كل غموض كان يكتسي هذا الموضوع، وأن الشبهات التي أثيرت حول هذا الموضوع قد ثبتت عدم تأسيسها وقد درؤها بالأدلة العقلية والنقلية مما جعلها تظهر وكأنها محاولة فاشلة لاقتحام الجدار الذي أقامه الشرع حول الربا.

2.3. الربح وسعر الفائدة: يعتبر الربح أحد أهم عناصر النشاط الاقتصادي، سواء في الأنظمة الاقتصادية الوضعية، أو في النظام الاقتصادي الإسلامي، فلولا الرغبة في الحصول على الأرباح لتعطلت أمور الناس

¹مسودور فارس "التمويل الإسلامي" دار هومه، الجزائر، 0110، ص1
²سورة النساء، الآية101 .

³سورة آل عمران، الآية130.

⁴سورة البقرة، الآية275.

⁵سورة البقرة، الآية276.

⁶سورة البقرة، الآية277.

⁷سورة البقرة، الآية279.

في المجال الاقتصادي، فالربح هو دافع من دوافع المعاملات إذا كان الربح هو الزيادة على رأس المال نتيجة تقلبه وإدارته، وفي فقه المعاملات هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، وإذا كان معدل الفائدة (الربا) هو زيادة على أصل الدين، فلماذا حرم الله الربا وأحل الربح وكلاهما زيادة؟، نستطيع أن نجيب عن هذا السؤال من خلال نقطتين أساسيتين:¹

- إن الإسلام لم يحرم الزيادة لكونها زيادة، لكنه حرم الكيفية التي تنشأ عنها هذه الزيادة.
- لأن الزيادة في الربح مرتبطة بالتصرف الذي يتحول به المال من حال إلى حال، و أما الزيادة في الربا فهي حاصلة نتيجة زيادة المال نفسه.

4. التمويل بالمشاركة

هي عبارة عن أسلوب تمويلي مستحدث يشترك بموجبه البنك الإسلامي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما.²

يتطلب فهم هذا النظام تعريف المشاركة وأنواعها وشروطها في التشريع الإسلامي.

1.4. **تعريف نظام المشاركة:** يمكن تحديد تعريف واضح لنظام المشاركة على أنه عبارة عن " نظام يتم في ظلّه التعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة (المراكز الشخصية) حيث يكون **الغنم بالغرم*** بينهم حسب الاتفاق " من هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن لنظام المشاركة أشكال عدة منها ما يكون عبارة عن مشاركة تمويلية أي مشاركة في رأس المال ومنها ما يكون مشاركة بالعمل.³

2.4. دليل مشروعية نظام المشاركة

المشاركة مشروعة بالكتاب بدليل قوله تعالى " قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظنّ داوود أنّما فتّناه فاستغفر ربّه وخرّ راکعاً وأناب " والخلطاء هم الشركاء. وجه الدلالة أن نبي الله داوود عليه السلام أقرّ الشركة بينهم ولم ينكرها، وانما أنكر الظلم والتعدي بينهم.⁴

¹ محمد محمود العجلوني، "البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008، ص 55.

² مسدور فارس، "التمويل الإسلامي"، دار هومه، الجزائر، 2007، ص 140.

³ أحمد أبو الفتوح، "المعاملات في الإسلام"، دار النهضة، الجزء 2، مصر، 2003، ص 466.

* **الغنم بالغرم:** بمعنى أن المستثمر الذي يعمل في ظل هذا النظام لا يصح له أن يضمن لنفسه الربح (الغنم) و يرمي بالخسارة (لغرم) على عاتق غيره بل عليه أن يشترك في الناتج سواء كان ربحاً أو خسارة.

⁴ الياس عبد الله أبو الهيجاء، "تطوير اليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية"، مذكرة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 0110، ص 01. مقتبس من كتاب القرطبي محمد بن أحمد بن أبي بكر، "الجامع لأحكام القرآن"، تحقيق. حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الشعب، القاهرة، 1372هـ، ج10، ص377.

والمشاركة مشروعة أيضا بالسنة استدلالا بالحديث الذي رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما" والمعنى أن الله عز وجل وعد الشريكين بحفظ أموالهما، وإنزال البركة في تجارتها، ما لم يخن أحدهما الآخر.

3.4. أنواع المشاركة في الشريعة الإسلامية

✓ شركة الأملاك

وهي أن يمتلك أكثر من شخص عينا من غير عقد، وقد تكون هذه الملكية الاختيارية ناشئة عن هبة أو وصية، أو ملكية إجبارية ناشئة عن الإرث وفي كل الأحوال لا يجوز لأحد الشريكين التصرف بنصيب الآخر دون إذنه لأنه لا ولاية لأحدهما في نصيب الآخر، بمعنى أن كل واحد من الشريكين كأنه أجنبي في نصيب صاحبه.¹

✓ شركة العقود

هي عقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في المال وما ينتج عنه من ربح، أو اشتراك في الربح، دون رأس المال ولها خمسة أنواع:

- **شركة العنان:** وهي عقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في المال والربح، ولكن بدون شرط المساواة في المال وفي قدرتهم على تحمل المسؤولية أو نصيبهم في الأرباح والخسائر، حيث أن الربح يتم تحديده في عقد المشاركة، أما الخسارة فيكون طبقا لمساهماتهم في رأس المال، لذلك فإن الشركاء في شركة العنان كل منهم وكيل للآخر لكن ليس كل منهم كفيل للآخر، ومن ثم فإن التزام كل منهم اتجاه الغير التزام فردي لا تضامني.
- **شركة المفوضة:** هي عقد بين اثنين أو أكثر يكون فيه الشركاء متساويين في أموالهم، وفي قدرتهم على تحمل المسؤولية وفي نصيبهم في الأرباح والخسائر، ويكون لكل منهم كامل السلطة للتصرف بالنيابة عن الآخرين وهم مسؤولون فرديا وتضامنيا عن التزامات شركتهم ومن ثم يتصرف كل شريك كوكيل للشركة وكفيل للشركاء الآخرين.²
- **شركة الأبدان:** وهي عقد بين اثنين أو أكثر على الاشتراك في القيام بأعمال معينة على أن تكون أجرة هذه الأعمال فيما بينهما، ولا يشترط تشابه الحرفة أو القيام بالعمل من كليهما، وتسمى أيضا بشركة الأعمال.³

¹محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 209.

²مسدور فارس، نفس المرجع السابق، ص 138.

³محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 209.

- **شركة الوجوه:** وهي عقد بين اثنين أو أكثر لا مال لهم، يقوم فيه الشركاء بالشراء بالأجل بالاعتماد على شهرتهم وسمعتهم الائتمانية، ويكون الربح والخسارة بينهما حسب الاتفاق.
 - **شركة المضاربة:** وهي عقد بين اثنين على أن يقدم أحدهما المال ويسمى رب المال ويقدم الآخر العمل ويسمى رب العمل، على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق والخسارة على رب المال فقط، وأما رب العمل فيخسر وقته وجهده وعمله وسمعته ولا يتحمل الخسارة المالية.¹
- 4.4. شروط المشاركة:** إن الشروط اللازمة لعقد المشاركة أو الشركة تخص كل من العاقدين والمعقود عليه والتوزيع ربحا كان أو خسارة وإنهاء عقد المشاركة وهي كالتالي:

- ✓ **شروط العاقدين:** يشترط في العاقدين أهلية التوكيل والتوكل، إذ أن الشركة تنعقد على توكيل كل من الشريكين لصاحبه في نصيبه من مال الشركة، وتتوقف صحة التوكيل والتوكل على أن تتحقق في العاقدين الأمور الآتية: العقل والبلوغ والرشد والحرية لكن لا يشترط أهلية الكفالة، كما تصح مشاركة المسلم لشريك غير مسلم بشرط مراقبته له بحيث لا ينفرد بالتصرف دون رقابة.²
 - ✓ **شروط المعقود عليه:** وهو محل عقد الشركة، بحيث يكون إما رأس المال أو العمل.³
- أ. **رأس المال:** يشترط في رأس مال المشاركة ما يلي:

- أن يكون رأس المال حاضرا لا دينيا ولا مالا غائبا.
- أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة وذلك منعا للتنازع.
- أن يكون رأس المال نقدا.
- يشترط خلط المالين لصحة عقد الشركة وهذا حتى يخرج المال من الضمان الشخصي إلى الضمان المشترك.
- لا يشترط التساوي في حصص رأس المال المقدم من الشريكين.

ب. **العمل:** إن من شروط صحة الشركة أن يأذن كل شريك للآخر في التصرف، فإن أذن له مطلقا في جميع التجارات تصرف فيها، وإن عيّن له جنسا أو نوعا أو بلد تصرف فيه دون غيره. ولكل واحد منهما أن يبيع مساومة و مرابحة وكيف رأى المصلحة، لأن هذا من عادة التجار وله أن يقبض المبيع و الثمن، و يخاصم في الدين و يطالب به و يحيل و يحتال و يرد العيب فيما و ليه هو و فيما و لى صاحبه و له أن يستأجر من رأس مال الشركة و يؤجر و له أن يبيع و يشتري بالنقد و النسيئة، و له أن يرهن و يرتهن، كما أنه ليس له الحق في أن يشارك بمال الشركة، و ليس له أن يخلط مال الشركة بماله و لا مال غيره، و ليس له أن يستدين على مال الشركة، و ليس له أن

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 209.

² مسدور فارس، نفس المرجع سابق، ص 142.

³ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 226.

يؤدي مال زكاة الآخر إلا بإذنه ، كما يصح تفويض أحد الشريكين العمل إلى شريكه و اشتراط ذلك عليه من البداية لثبوت الحق في التصرف لكليهما و جواز تنازل صاحب الحق عنه.

✓ **الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح والخسائر:** يشترط في توزيع ناتج المشاركة ما يلي¹:

- أن يكون العقد واضحا فيما يتعلق بقوانين توزيع الربح المشاع بين الشركاء تجنباً للخلاف مستقبلاً.
- أن يكون نصيب كل شريك في الربح بنسبة معلومة منه ولا يكون مبلغاً محددًا.
- لا يشترط المساواة في حصص الربح، ويجوز أن تزيد حصة أحد الشركاء في الربح عن حصته في رأس المال إذا كان هذا الشريك عاملاً في الشركة ، وذلك مكافأة له وتعويضاً عن عمله وبديلاً عن أجره.
- يجب أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في رأس المال.

✓ **شروط إنهاء عقد المشاركة:** يمكن إنهاء عقد المشاركة ب: فسخ أحد الشريكين لها كالوكالة أو بموت

- أحد الشركاء لأن بموته لم يكن للباقي منهما أن يتصرف في المال الباقي ولا في السلع الموجودة إلا برضا ورثة الشريك الميت، لأن المشاركة حين مات انقطعت بينهما وصار نصيب الميت لورثته².
- الحجر على أحد الشركاء لجنونه أو إغمائه أو سفهه أو إفلاسه أو إعساره، وقد يكون إنهاؤها نتيجة لتأميم الشركة تحقيقاً للصالح العام.
- انقضاء موعدها لأن للشركة توقيتها ويحدد زمنها بوقت معين.
- هلاك رأس مال الشركة ، ونميز في بيان إنهاء عقد المشاركة بهلاك رأس مال الشركة من عدمه بسبب اختلاف الوقت الذي يهلك فيه المال ، فان كان الهلاك بعد الخلط فيحكم على عدم بطلان المشاركة واستمرارها بين الشركاء على الباقي مع وقوع مصيبة الهلاك على الشركة ، أما إذا كان الهلاك قبل الخلط يهلك صاحبه وحده ولا مجال للقول باستمرار الشركة لأنه ليس ثمة شركة إذا لم تنتعقد بعد.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في نظام المشاركة ومخاطرها

1. صيغ التمويل الإسلامي: تتمثل صيغ التمويل الإسلامي في:

- **المضاربة:** هي عقد بين طرفين حيث يقدم الممول رأس المال والطرف الثاني يقدم العمل (المضارب)، على نسبة معلومة من الربح إذا تحقق، وفي حالة عدم تحقيق الربح يسترجع الممول رأسماله، ويخسر

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 226.

² المرجع نفسه.

المضارب مجهوده، وإذا خسرت المضاربة تحملا كلا الطرفين الخسارة فالممول يخسر رأسماله والمضارب يخسر مجهوداته.¹

- **المشاركة:** تعد صيغ التمويل بالمشاركة من الصيغ الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، فهي تبرز أن الممول الإسلامي ليس مجرد ممول ولكن مشارك للمتعاملين معه، وأن العلاقة التي تربطه معهم هي علاقة شريك مع شريك وليس دائن مع مدين كما هو الحال في التمويل التقليدي.²

وتختلف المشاركة عن المضاربة في كون صاحب الجهد يملك إلى جانب جهده جزء من رأس المال، ولكنه غير كاف للقيام بنشاطه، فيضطر إلى اللجوء إلى طرف آخر ليموله بما يحتاجه، ويتقاسم الطرفان الربح والخسارة، بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقا، فالمشاركة تقتضي وجود جهة تملك المال، وجهة تملك الجهد والمال معا.

- **الإجارة:** هي عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.³

أي أنه عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر (مالك الأصل) والثاني المستأجر (مستخدم الأصل)، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية معينة، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها وذلك مقابل قيمة إيجارية محددة يتم تسديدها في شكل أقساط لنفس الفترة المتفق عليها في العقد المبرم.

- **المراوحة:** هي أحد بيوع الأمانة التي تقوم على أن البائع يقوم بكشف الثمن الذي كان قد اشترى به السلعة لمن يرغب في شرائها منه.

- **الاستصناع:** هو أسلوب من أساليب التمويل الإسلامي، وهو التعاقد على شراء ما سيصنع حسب المواصفات المتفق عليها، ومثال على ذلك أن يطلب طالب التمويل (الصانع) من البنك صناعة أي نوع من المعدات بحيث يقوم هذا البنك بشراء المواد الأولية وبيعها إلى الصانع مقابل ثمن معين يتم سداه.

¹ مشهور وأميرة عبد اللطيف، الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص293.
² منى الطيبي، خبرة العمل المصرفي بالحضارة الإسلامية، متوفرة على الموقع: www.islamonline.com تاريخ المشاهدة 2013/04/10.

³ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003، ص76.

- السلم: هو عقد يتم بموجبه بيع سلعة غير موجودة بالذات، بثمن مقبوض في الحال على أن توجد هذه السلعة وتسلم للمشتري في أجل معلوم.¹

- التورق: هو الحصول على النقد، وذلك بأن يشتري سلعة بثمن مؤجل ثم يبيعه لغير بائعها بثمن حاضر.²

2. مخاطر التمويل بالمشاركة

يتطلب التمويل الإسلامي أن يكون الممول شريكا في الكثير من مجالات الاستثمار والتمويل، والشراكة تكون في الربح والخسارة، ولأن أي مشروع مهما كانت ربحيته المتوقعة، لا بد أن يصاحبه مخاطر ناشئة عن طبيعة المشروع نفسه، وهذه المخاطر ناشئة عن عقود البنك مع عملائه، وتتضمن هذه المخاطر التعاقدية مخاطر المشاركة والمضاربة وفيما يلي عرض لهذه المخاطر:³

1.2. مخاطر عقود المشاركة: تتكون عقود المشاركة في الربح والخسارة من عقود المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك والتي يشترك فيها البنك والعميل في رأس المال حسب نسب متفق عليها بينهما، ففي حالة الخسارة يتم توزيعها حسب نسبة كل منهما في رأس المال، وأما في حالة الربح فيكون بينهما بحسب نسبة أخرى متفق عليها، قد لا تكون بالضرورة هي ذاتها نفس نسبة الخسارة.

2.2. مخاطر عقود المضاربة: إن تحمل رب المال في عقود المضاربة الخسائر لوحده وعدم تحمل رب العمل أي خسارة مادية، ما لم يثبت الإهمال أو التعدي. أو التقصير جعلها من أكبر العقود مخاطرة بالنسبة للبنوك الإسلامية وتأتي المخاطرة في عقود المضاربة من رب العمل نتيجة لنقص كفاءته وخبرته في المشروع وبالتالي يؤدي إلى سوء إدارته له إضافة إلى سوء أمانته وعدم التزامه بالشروط أو البنود المنصوص عليها في عقد المضاربة، ويساعد في ذلك صعوبة البنك الإسلامي بالتدقيق والتقييم والمتابعة لكيفية سير المشروع.

3.2. مخاطر مشتركة: يعد خطر عدم الالتزام الأخلاقي يعد من أهم المخاطر التي تعاني منها صيغ التمويل بالمشاركة، فهذه الظاهرة تظهر جلية من مقتضى أن العملية الاستثمارية تعتمد على جهود العميل، والتي لا يمكن ضبطها أو ملاحظتها من قبل البنك الإسلامي، و سبب عدم ضبطها يعود إلى أنها سلوك خفي، ففي بداية التعاقد يقدم كل من البنك و العميل معلومات للطرف الآخر تتعلق بمحل العقد، و مع ذلك تبقى هذه المعلومات ناقصة لأن كلا منهما يظهر القدر اللازم من المعلومات فقط لإقناع الطرف الآخر بالانخراط في العقد المذكور، و هنا يظهر خطر عدم الالتزام الأخلاقي،

¹ منى الطيبي، مرجع سبق ذكره، ص9

² سامي السويلم، التورق و التورق المنظم دراسة تأصيلية، بحث مقدم الى مجمع الفقه الاسلامي، مكة المكرمة، 2003، ص8.

³ طارق الله خان، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، البنك الاسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 2003، ص70.

لأنه إذا ظهر للبنك أو العميل بأن المعلومات المتوافرة للطرف الأول عن الطرف الثاني غير صحيحة و غير كافية، فإن السلوك المتوقع منه لن يتحقق.¹

المطلب الثالث: مقارنة التمويل برأس المال الاستثماري بنظام المشاركة الإسلامي

1. مميزات نظام المشاركة

يتمتع نظام التمويل بالمشاركة الإسلامي بعدة ميزات تجعله من الأساليب المفضلة لتحقيق الدور الاقتصادي المطلوب منه مقارنة بغيره من الأساليب الأخرى، ويمكن إجمال هذه المميزات فيما يلي²:

- يمتاز التمويل بنظام المشاركة بأنه يساهم بفعالية في إعادة توزيع الدخل، كونه يعدّ من أكثر الأساليب التمويلية ملاءمة لتأسيس المشروعات، وهذا ما ينتج عنه زيادة قاعدة الملاك وزيادة نسبة التوظيف، مما يعني أن عائد تلك المشروعات من أرباح وأجور سيعود على شريحة أكبر من المجتمع.
- يمتاز التمويل بالمشاركة الإسلامي بأنه يساهم في تقليل نفقات الإنتاج بسبب إلغاء تكاليف القروض المتمثلة في سعر الفائدة على رأس المال.
- في نظام المشاركة يقوم المصرف الإسلامي باختيار العميل المناسب ويشاركه في أمواله منتظرا حصيلة المشاركة في الربح والخسارة وبهذا فإن هذا النوع من التمويل يتفق مع طبيعة الوساطة الاستثمارية المصرفية.
- نظرا لأنه سيكون للمصرف حق التدخل في إدارة المشروع الذي يستثمر أمواله فيه فإن مشكلة تباين المعلومات ومشكلة الخطر المعنوي سوف تنخفض.
- يعتبر التمويل بالمشاركة فرصة مواتية لإيجاد صيغة مناسبة لتمويل رأس المال العامل والذي أصبح مشكلة تواجه غالبية المشروعات ، وقد أظهرت التطبيقات الحديثة قدرة هذا النظام على تمويل رأس المال العامل دون أي خرق للسلامة الشرعية.
- يوفر نظام المشاركة عدة أساليب وصيغ للتعاون بين عنصرَي الإنتاج " المال والعمل " من أجل تحقيق التنمية الشاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية على أساس الغنم بالغرم.
- يشجع اقتصاد المشاركة التعامل بين الأفراد والمؤسسات والانفتاح على الحكومات والاقتصاديات الأجنبية، من أجل الاستفادة مما لدى العالم الخارجي من موارد وتقنيات ومن أجل تحسين أداء الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحسين الاقتصاد العالمي.

¹القرني محمد علي " عرض لبعض مشكلات البنوك الإسلامية و مقترحات لمواجهتها "، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، 1993، ص 40.

²خان محمد فهيم "، اقتصاديات مقارنة لبعض وسائل التمويل الإسلامي "، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب البنك الإسلامي للتنمية، 1994، ص 57.

- يساهم التمويل بالمشاركة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول التي تقوم مشاريعها عليه، وذلك عن طريق تأسيس المشروعات والتي تنتج منتجات بديلة عن المنتجات المستوردة.
- يعمل نظام التمويل بالمشاركة على تحسين ربحية المصرف الإسلامي بتمكينه من أن يستثمر في منشآت كبيرة ذات ربحية أعلى ومخاطر أقل، حيث أن عملاء المشاركون معه لن يضعوه في موضع غير موات من حيث المخاطر كونهم يملكون حصصا كبيرة في المشروع.
- التمويل بنظام المشاركة يؤدي إلى حرمان النشاط الغير الإنتاجي من التمويل وذلك كونه محصور بحكم طبيعته بالنشاط الاستثماري الذي يتوقع منه الربح، ويؤدي أيضا إلى الربط بين نجاح المشروعات وتمويلها، فتحرم المشروعات الفاشلة من التمويل، وتنقل الأموال إلى المشروعات الناجحة، وذلك نتيجة دراسة الجدوى الاقتصادية من المشاريع والتي تقوم بها البنوك الإسلامية.¹

2. التمويل بنظام المشاركة الإسلامي والتمويل بنظام رأس المال الاستثماري

إن أهم ما يتميز به نظام المشاركة الإسلامي هو تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن صيغ نظام المشاركة ليست صيغا جامدة لا تتغير وإنما هي صيغ مرنة تتميز بطابع التنوع والشمول بما يغطي سائر جوانب احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات وهذا في حدود إطار قواعد الشريعة الإسلامية، فهو ليس مظلة مصرفية تنسحب بسهولة عندما تمطر السماء، عكس المظلة المصرفية التقليدية التي من المعروف أنه في أحوال الأزمات أو الكساد أو توقعها تبدأ بالانسحاب توقعا للأمطار.²

إن أهم ما يجعل نظام المشاركة ناجحا في تطبيقه العملي هو اعتماده إلى حد كبير على سيادة الخلق الإسلامي في تصرفات الأفراد والقيادات ، فلا نجاح للنظام المالي الإسلامي بغير تحقق صفات الأمانة والوفاء في كل من المنفذين والمتعاملين على حد سواء.

في المقابل فإن نظام التمويل برأس المال الاستثماري ولكونه نظاما بديلا لأشكال التمويل التقليدي والتي كما قلنا سابقا أن مظلتها المصرفية تنسحب عندما تمطر السماء إلا أنه ليس جباناً بالدرجة التي تجعله يهرب أمام أول ناقوس للانكماش وذلك بناء على أن رأس المال الاستثماري هو عبارة عن تمويل يستهدف المشروعات ذو مخاطرة عالية والذي يتوقع فيها معدل عائد مرتفع، وإضافة إلى الدعم المالي المقدم فهو يعطي أيضا استنادا إلى خبرة وتجربة مؤسساته إلى خدمات غير مالية والمتمثلة في توقع المشاكل و وضع الحلول الملائمة والمشاركة بفعالية واقتدار في مساعدة المشروعات التي تمولها.

يتضح مما سبق ، وجود رابطة ثنائية قوية بين التمويل في ظل نظام المشاركة الإسلامي و التمويل في ظل نظام رأس المال الاستثماري ، فكليهما يقبل تحمل المخاطرة أملا في التعويض المستقبلي بفائض

¹جمال لعامرة " اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق " مركز الاعلام العربي ، مصر ، طبعة 1 ، 2000 ، ص 61.

²سامي حسن محمود "صيغ التمويل الإسلامي مزايا و عقبات كل صيغة و دورها في تمويل التنمية" ، عن كتاب أبحاث ندوة أسهام الفكر بالاسلامي في الاقتصاد المعاصر، الطبعة 1، القاهرة، 1992، ص222.

قيمة و ذلك على أساس المشاركة في الربح و الخسارة، بحيث أن العائد لا يكون مضمون مسبقا ، بل يسعى كل من الجهات التي تتولى هاذين الأسلوبين من التمويل سواء كانت البنوك الإسلامية أو شركات رأس المال الاستثماري على الحرص في الدخول في المشاريع الذي يتوقع تحقيق أرباحا فيها، و المشاركة في إدارة هذه المشاريع و في اتخاذ القرارات سعيا منها لضمان على الأقل الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر.¹

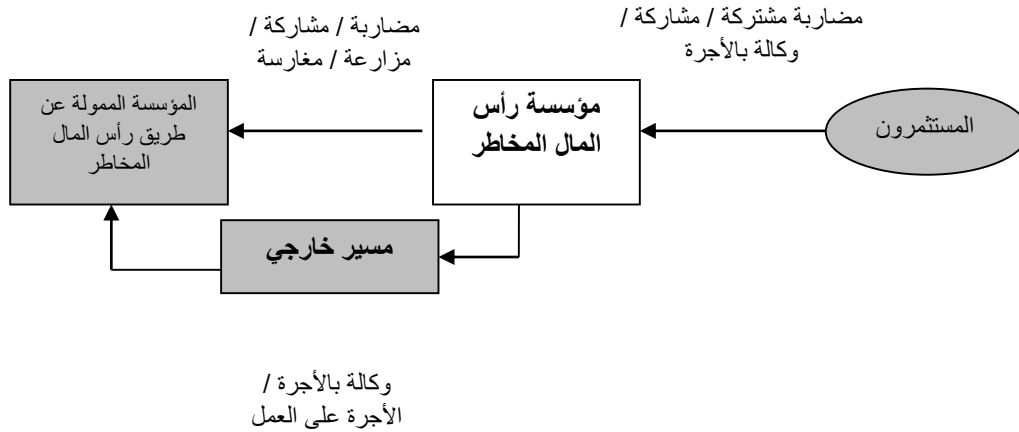
رغم وجود علاقة بين نظام المشاركة الإسلامي ونظام رأس المال الاستثماري إلا أن نظام المشاركة الإسلامي أكبر وأشمل وأوسع نطاقا ومجالا من نظام رأس المال الاستثماري وهذا بتميزه وانفراده بعدة خصائص تجعل فرص احتمال نجاحه أكبر ونذكر:

- إن صيغ نظام المشاركة الإسلامي منها ما تمول الاستثمارات في المدى الطويل ومنها ما تمول في المدى المتوسط، كما نجد صيغا أخرى تمول الاستثمارات في المدى القصير، بينما يقتصر التمويل برأس المال الاستثماري في المدى المتوسط أو الطويل فقط.
 - اتساع نظام المشاركة الإسلامي وتعدد وتنوع وشمول صيغه بما يغطي سائر جوانب الاحتياجات مما يجعله بديلا قويا للتمويل التقليدي بينما يختص التمويل برأس المال الاستثماري بصفة كبيرة بالمشروعات الجديدة ذات المخاطرة العالية ولهذا فمجال تمويلها يكون ضيقا نسبيا ما يجعلها بديلا للتمويل التقليدي في هذا الإطار الضيق فقط.
 - إن نظام المشاركة الإسلامي هو نظام مستمد من مقوماتنا الحضارية وينسجم مع مبادئ وأصول النظام الاقتصادي الإسلامي، ويزول عند استعماله وتطبيقه الحرج المجتمعي والاكراه المؤسسي والتشريع.
- 3. النموذج الإسلامي لرأس المال الاستثماري**

يوضح الشكل الآتي مقارنة بين التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري والتمويل الإسلامي:

¹صالح الصالحي، "السياسة النقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي"، دار الوفاء، الجزائر، 2001، ص 05.

شكل رقم(2-2): مقارنة رأس المال الاستثماري بعقود التمويل الإسلامي



المصدر: محمد شريف بن زواي، مرجع سبق ذكره، نقلا عن:

Abdullaah Jalil, **Islamic Venture Capital: A New Source of Islamic Equity Financing**

Seminar Ekonomi dan Kewangan Islam, ESSET. Bangi, 29-30 August 2005, p: 7.

من خلال الشكل أعلاه يظهر أن العلاقة بين شركة رأس المال الاستثماري والمستثمرين يمكن أن تكون عن طريق المضاربة، المشتركة، الوكالة بالأجرة أو مزيج من هذه العقود الثلاثة. وفي حالة العلاقة بين شركة رأس المال الاستثماري والمؤسسة المستفيدة من التمويل، يمكن استعمال عقد المشاركة (العنان) والذي يتضمن المساهمة بالأموال و/أو العمل والمهارة و/أو السمعة(الوجوه) ، بالإضافة إلى بعض الشروط اللازمة لتكون هذه العقود مطابقة للشريعة الإسلامية، كطبيعة الاستثمار وطريقة الاستثمار التي يتم تبنيها من قبل مؤسسة رأس المال الاستثماري وأن لا يعارض نشاط المؤسسة الممولة الشريعة الإسلامية، فضلا عن الشروط والضوابط المنفق عليها بين شركة رأس المال الاستثماري والمؤسسة المستفيدة من التمويل، والتي يجب احترامها.¹

يدخل عقد الوكالة بالأجر في مفهوم رأس المال الاستثماري، عند لجوء مؤسسة رأس المال الاستثماري إلى مسيرين/مؤسسات خارجية (عادة ما يكون هؤلاء عبارة عن مختصين في القطاع المستثمر فيه)، وذلك من أجل مساعدة وإرشاد المؤسسة المستفيدة من التمويل.

¹ Abdullaah Jalil, **Islamic Venture Capital: A New Source of Islamic Equity Financing**, Seminar Ekonomi dan Kewangan Islam, ESSET. Bangi, 29-30 August 2005, pp: 8-9.

ومن جهة أخرى يمكن استعمال عقود الاستئجار في التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري حيث أن رأس المال الاستثماري يشجع الصناعات والابتكارات الجديدة، شرط أن تحترم هذه الصناعات الشريعة الإسلامية.¹

كما يمكن استعمال عقود إسلامية أخرى، عندما تكون المؤسسة الممولة عن طريق رأس المال الاستثماري تنشط في القطاع الفلاحي، كعقود المزارعة*، المغارسة* والمساقاة*.² وعند لجوء شركة رأس المال الاستثماري إلى مسيرين خارجيين مختصين في القطاع المستثمر فيه، وذلك من أجل تقديم المساعدة والإرشاد للمؤسسة المستفيدة يتم تطبيق عقد الوكالة بالأجرة.

أصبحت الظروف في معظم الدول الإسلامية اليوم مواتية لمساءلة كل منتج يرد إلينا، وهذا راجع للنجاح النسبي الذي حققته التجربة الإسلامية في مجال الصيرفة والبنوك الإسلامية، ومن هذا المنطلق سيكون تكييفنا لفكرة الصيغة الإسلامية لرأس المال المخاطر من زاويتين اثنتين:

الزاوية الأولى: زاوية النقد الإسلامي للعقد بحد ذاته بحيث

- يبدو من خلال الصيغة العامة والإجراءات التي يتم بها هذا العقد أنه يتوافق مع المبدأ العام في نظام المشاركة الإسلامي "الغنم بالغرم" أي الاشتراك في الربح والخسارة وهو المبدأ المتفق عليه.
- المبدأ الثاني الذي يجب إدخاله و هو استبعاد التعامل بالربا في التمويل أخذاً أو عطاءً، و مهما تعددت الأطراف المشاركة في العملية.
- المبدأ الثالث و هو أن يكون محل الاستثمار أي الأعمال أو المنتجات التي يتم تمويلها مباحة مهما تعدد مجال الاستثمار و طالبت مراحلها.
- لا بد من دخول العامل الأخلاقي بمعنى وجوب الموازنة بين الحقوق و الالتزامات و بين الاستثمار و نتائجه و هو ما يسمى بإدارة المخاطر.

1 Jacques SAINT-PIERRE, **Finance islamique et capital-risque**, université LAVAL, working paper,2008, p50.

2 Abdullaah Jalil, **op-cit**, 2005, pp8-9.

المزارعة*: هي إجارة الأرض ببعض ما يخرج منها بين المالك والزارع، حيث يؤجر المالك أرضه للمزارع من أجل زرعها على أن يقتسم المحصول بعد نضجه.

المغارسة*: المغارسة تكون في الأشجار حيث يقوم العامل بغراسة أرض بيضاء لحساب صاحبها، حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجاً أخذ العامل جزءاً من الأرض والشجر كأجرة له على ذلك العمل.

المساقاة*: هي أن يقوم العامل بسقي أشجار وأرض المالك على أن يقتسما في الأخير ثمار هذه الأرض.

الزاوية الثانية: مقارنة رأس المال المخاطر بالأدوات الإسلامية

يقول الدكتور سامي إبراهيم السويلم أن " رأس المال المخاطر هو صورة لاستثمار نشط مبني على أدوات المشاركة في حقوق الملكية، ومما يذكر من مزاياه تشجيعه النمو مع حفظ الاستقرار المالي ، ويبدو من وجهة إسلامية أنه قريب من نموذج المشاركة الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية.¹

إن صيغ نظام المشاركة الإسلامي كالمضاربة والمشاركة سواء كانت دائمة أو متناقصة والمزارعة والمساقاة كلها تصلح أن نقارب بها رأس المال الاستثماري لتوفرها على عنصر المخاطرة، وبإدخال الضوابط الشرعية العامة والخاصة بكل عقد من هذه العقود فإنها تصبح كلها أدوات وصيغ للتمويل برأس المال الاستثماري.

¹ Sami Ibrahim Assuwilm , « **Venture capital : a potential model of musharaka**», Islamic economic, 1998,p20.

خاتمة

يعد رأس المال الاستثماري أحد وسائل الدعم المالي والفني والإداري للمشاريع الناشئة والمقاولين المبدعين، لتكون تلك المشاريع نواة اقتصادية مهمة في بناء العمود الفقري لأي اقتصاد وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن رأس المال المخاطر هو عبارة عن تمويل يستهدف المشروعات ذو مخاطرة عالية والذي يتوقع فيها معدل عائد مرتفع، وإضافة إلى الدعم المالي المقدم فهو يعطي أيضا استنادا إلى خبرة وتجربة مؤسساته إلى خدمات غير مالية والمتمثلة في توقع المشاكل ووضع الحلول الملائمة والمشاركة بفعالية واقتدار في مساعدة المشروعات التي تمولها.

وهذا التمويل يساهم في بناء جيل جديد من المبتكرين والمبدعين والمخترعين، الذين ربما في السابق لم يجدوا التمويل والدعم لاحتضان أفكارهم وإبداعاتهم وتحويلها الى واقع ملموس ليدعم في النهاية الناتج المحلي ويساهم في بناء الاقتصاد الوطني.

من خلال هذا الفصل يتضح لنا الدور المهم والمتزايد للتمويل برأس المال الاستثماري في الاقتصاد الحديث، ودوره بالنسبة للمقاولين وتنمية روح المقاول في الاقتصاد. كما يتضح لنا أن رأس المال الاستثماري يعد البديل الأنسب لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل احجام البنوك التقليدية عن تمويل هذا النوع من المؤسسات، بالنظر الى المخاطر العالية التي تكتنف هذا النوع من عمليات التمويل، وبالنظر الى المقاربات الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر لنا أن رأس المال الاستثماري الاسلامي يعد وسيلة ناجعة وفعالة في تمويل المؤسسات الصغيرة تتوافق بشكل كبير مع أحكام الشريعة الاسلامية، وتمثل الحل البديل والأنسب لتمويل هذه المؤسسات خصوصا تلك التي تعمل في مجالات عالية المخاطرة كالتكنولوجيا العالية وغيرها.

ومن خلال دراستنا لنظامي المشاركة الاسلامي ورأس المال الاستثماري تبين أن هذا الأخير غير بعيد عن الأدوات الاسلامية التي تطبقها البنوك الاسلامية وأنه يمكن تكييفه ووضعها في صيغة اسلامية وهذا من زاويتين اثنتين:

-زاوية مقارنته بمنتجات اسلامية قائمة.

-و من زاوية ادخال تعديل ناتج عن نقد اسلامي متجاوز له في صيغته الحالية، كما يجري في البلاد التي لا تأخذ بنظام الاقتصاد الإسلامي.